الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبين:

- سيف الدين مهدي
- عقبة جغابة

تحت عنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

لجنة المناقشة:

- أ.د/ علي سنوسي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	رئيســا
- د/ عبد الصمد سعودي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مشرفا ومقررا
- د/ علي عيشاوي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

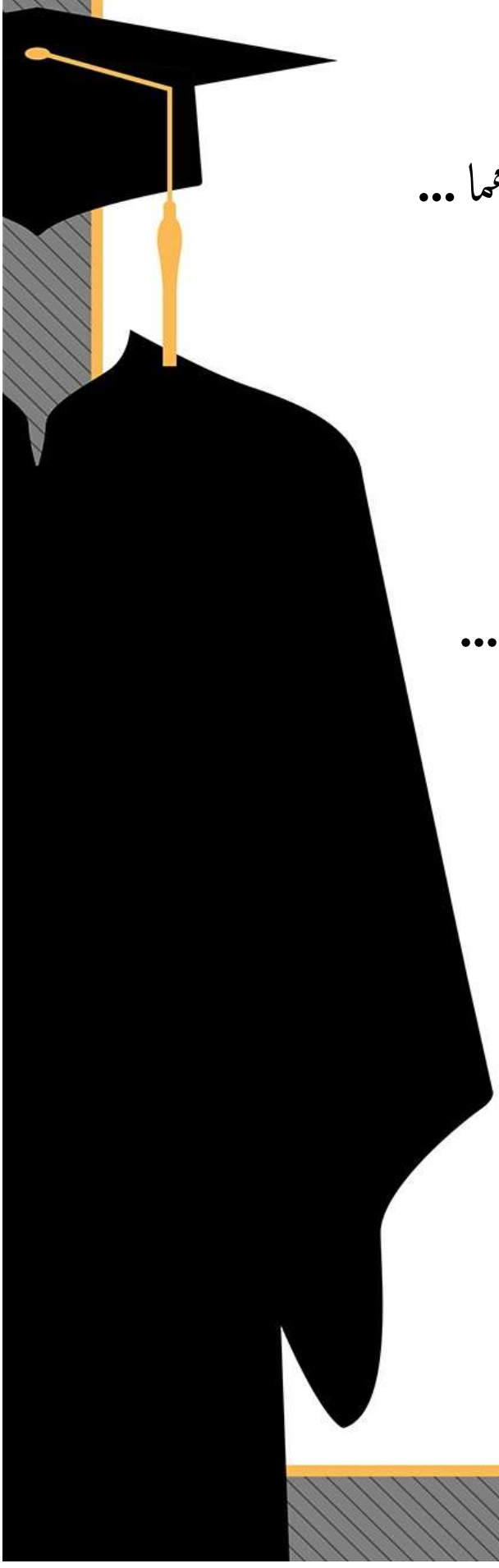

إهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما ...

إلى أخي إيهاب وأختي رندة ...

إلى كافة الأهل والأقارب ...

إلى كل الأحباب والأصدقاء ...

إلى كل زملاء الدفعة ...

أهدي ثمرة هذا الجهد.

مهدي سيف الدين

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله ...

إلى الوالد العزيز أطال الله في عمره ...

إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي ...

إلى جميع الأهل والأقارب ...

إلى زملائي وزميلاتي في الدفعة ...

أهدي هذا العمل المتواضع.

جغابة عقبة

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم (الآية 07)

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فالحمد والشكر أولا وأخيرا لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، وأنارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى.

ثم نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "سعودي عبد الصمد" لقبوله الإشراف على هذه الدراسة وعلى نصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها راجينا من الله عز وجل أن يوفقه في حياته المهنية والزوجية.

الشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أنه نتوجه بالشكر والامتنان لكل من مد يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل ولو بابتسامة صادقة.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	-
شكر وعرفان	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والأشكال	III
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	
تمهيد	6
المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	12
المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	15
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	17
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه	17
المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	18
المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	20
المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي	21
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	23
المطلب الأول: التفسير الكينزي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	23
المطلب الثاني: التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	24
المطلب الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	25
خلاصة	29
الفصل الثاني: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	
تمهيد	31
المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	32

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر	32
المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر	37
المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	39
المبحث الثاني: تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	42
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتوزيعها القطاعي والجغرافي خلال الفترة (2006-2016)	42
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية	46
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	50
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	53
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	53
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	57
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	59
خلاصة	63
الخاتمة	65
قائمة المراجع	69

فهرس الجداول والأشكال

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	19
(1-2)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	42
(2-2)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	44
(3-2)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	45
(4-2)	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2006-2016)	47
(5-2)	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية خلال الفترة (2015-2016)	48
(6-2)	وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)	49
(7-2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	53
(8-2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2006-2016)	55
(9-2)	العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	56
(10-2)	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2006-2016)	58
(11-2)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2006-2016)	59
(12-2)	تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات الجزائري (2006-2016)	61

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(2-1)	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	42
(2-2)	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	44
(2-3)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	46
(2-4)	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	54
(2-5)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	54

مقـــدمة

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي تحولات متسارعة وتطورات كبيرة منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في اتساع مظاهر العولمة الاقتصادية، والتي يعد التحرير المالي من أبرز سماتها، مما ساعد على نمو التجارة الدولية وحجم التبادلات الاقتصادية بين الدول، وضمن هذا التوجه الجديد للاقتصاد العالمي برز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل اقتصاديات الدول وتحقيق النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية، وأضحى يغزو اقتصاديات الدول بأساليب مختلفة تأخذ شكل التحالفات والتجمعات الإستراتيجية.

لقد تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأصبحت تمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار خصوصا في البلدان النامية، مما دفع هذه الأخيرة إلى التسارع والتسابق نحو تحرير اقتصاداتها والانفتاح على العالم الخارجي بسن القوانين المحفزة للاستثمار، والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لما يتميز به هذا النوع من الاستثمار من نقل للتكنولوجيا الحديثة وتحسين المهارات والخبرات الفنية والإدارية، فضلا عن رفع كفاءة رأس المال البشري والمساهمة في تكوين رؤوس الأموال وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية، التي عملت جاهدة على تحسين مناخها الاستثماري، من خلال تهيئة الأوضاع والظروف القانونية والتنظيمية، وتحسين البيئة الاستثمارية، في إطار جملة من الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة بهدف تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها أحد الآليات الأساسية لتحسين هيكل الإنتاج وتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

1- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية الرئيسية، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- هل يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في دعم النمو الاقتصادي؟

2- فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- ❖ للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي؛
- ❖ مناخ الاستثمار في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ذا مساهمة محدودة في دعم النمو الاقتصادي نظرا لضعف حجم تدفقاته الواردة.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة لتكييف الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي، كما أنها تشكل أحد أهم وأحدث وسائل التمويل مقارنة بوسائل التمويل التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية التي تتسم بمخاطرة وتكلفة أعلى، إضافة إلى مدى الدور الذي تمارسه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا والخبرات المتقدمة.

4- أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول لمجموعة من الأهداف يتمثل أهمها فيما يلي:

- ❖ إبراز أهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛
- ❖ تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وكذلك التوزيع القطاعي والجغرافي له؛
- ❖ تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- ❖ إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

5- أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

- الأسباب الذاتية:
  - ❖ الرغبة والميول في تناول هذا الموضوع؛
  - ❖ صلة الموضوع باختصاص الدراسة (اقتصاد نقدي وبنكي).
- الأسباب الموضوعية:
  - ❖ تزايد اهتمام مختلف دول العالم خصوصا النامية منها باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
  - ❖ الدور البارز الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول باعتباره مصدرا هاما لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية؛
  - ❖ التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

6- حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث، توجب علينا الالتزام بإطار مكاني وزماني محدد.

- **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- **الإطار الزماني:** تم تحديد فترة الدراسة ما بين (2006-2016) في حدود توفر المعطيات.

7- منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا في دراستنا للجانب النظري على المنهج الوصفي، حيث قمنا بوصف مختلف المفاهيم والنظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وكذا العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي عند تقديم قوانين الاستثمار في الجزائر، والمنهج التحليلي في تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

8- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي منها يلي:

- دراسة خيرة خيالي، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، تمحورت إشكالية الدراسة حول ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية خلال الفترة (2000-2012)، وهدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية، وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية رغم ضعفها خاصة فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وضعيف، ووجود علاقة سلبية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة شوقي جباري، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، تمحورت إشكالية الدراسة حول ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدف الدراسة إلى المساهمة في إثراء الجدال الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، وتقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار

الأجنبي المباشر، وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مع محاولة تقديم جملة من الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر سلبي وذو معنوية إحصائية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والصادرات، وأن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني جملة من العقبات المتعددة.

- دراسة شهيناز صياد، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012، تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا ايجابيا للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج المحلي في الجزائر.

9- صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا البحث فيما يلي:

- صعوبة حصر وتركيز واختصار الدراسة وذلك لتشعب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تضارب واختلاف البيانات والإحصائيات بين المصادر الدولية والوطنية.

10- هيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بإشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والذي قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فتناول مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي، في حين تناول المبحث الثالث علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، والذي قسم أيضا إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين تناول المبحث الثاني تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، أما المبحث الثالث فتناول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، وذلك من خلال علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي وميزان المدفوعات.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للاستثمار الأجنبي المباشر

والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية في مختلف الدول النامية منها والمتقدمة، وذلك لما يعود به من منافع للدول المضيفة والمستثمر الأجنبي على حد السواء، مما أدى إلى اشتداد التنافس بين الدول على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها.

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى معظم الدول للعمل على تحقيقه، من خلال رفع وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، مما جعله يحتل حيزا مهما في مختلف الدراسات الاقتصادية.

وتناولت أغلبية الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الأهمية البالغة التي تلعبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين النمو الاقتصادي باعتبارها إحدى أهم وسائل التمويل، وذلك بالرغم من بعض العيوب المصاحبة لهذه الاستثمارات.

ومن أجل الإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي؛
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وعاملا أساسيا في ربط وتفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية، لذا فقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة خصوصا في البلدان النامية باعتباره أحد أهم أشكال التمويل الخارجي ووسيلة حيوية تضمن انتقال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بما يساهم في تحقيق متطلبات التنمية ودعم النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض لأهم المفاهيم والنظريات للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم:

أولا: تعريف الاستثمار

توجد العديد من التعاريف للاستثمار منها ما يلي:

يعرف الاستثمار بأنه: "توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم"[1].

ويعرف أيضا بأنه: "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي"[2].

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي

هناك العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي نذكر منها:

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: "كل استثمار خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية"[3].

ويعرف أيضا بأنه: "كل استخدام أو توظيف يجري في الخارج لموارد مالية ومادية يملكها أشخاص أو تمتلكها حكومات"[4].

وفي هذا السياق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية، عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، أي هو

---

[1] ماجد احمد عطاالله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 12.

[2] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 13.

[3] مصطفى يوسف، **عولمة الأسواق المالية المعاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 118.

[4] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي – التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 255.

تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع، ويعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر، استثمارا قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر"[1].

ثالثا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويل الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[2].

وتعرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، غير التي ينتمي إلى جنسيتها"[3].

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) من خلال استعمال أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة)، مع نية تسييرها"[4].

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تدفقات رأس المال التي تهدف المؤسسة المستثمرة من خلالها إلى إنشاء شركة تابعة أو توسيعها في بلد أجنبي غير البلد الأصلي"[5].

أيضا يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "حصة ثابتة للمستثمر الأجنبي المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2017، ص251.

[3] محمد قويدري، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 286.

[4] عمر بن سديرة ومحمد بوهزة، **الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008، ص 301.

[5] Mohamed Bekihal, **Les Investissements Directs Etrangers En Algérie**, Mémoire de magister, Faculté des sciences economiques des Sciences de gestion et des sciences commerciales, Université D'Oran, 2013, P 19.

في اقتصاد آخر، حيث يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، كذلك من عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار طويل الأجل، الذي يكون في شكل تدفقات لرؤوس الأموال بين الدول، والذي ينطوي على قيام مشاريع يمتلكها المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا، مع حقه في الرقابة والإدارة عليها مع المستثمر المحلي، ويشترط أن تفوق حصة المستثمر الأجنبي 10% من رأس مال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبيا.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، وسنتناول في هذا المطلب أهم هذه النظريات على النحو التالي:

أولا: النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة. وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات من بينها ما يلي[2]:

1- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛

2- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛

3- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛

4- إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛

5- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية.

---

[1] عبير بوضياف، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 539.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص ص 367-368.

ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، فضلا عن نقص المعروض من السلع فيها وأن توافر بعض عناصر القوة تجعل الشركات متعددة الجنسيات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة لهذه الشركات لها قدرة تنافسية اكبر واختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي، ومهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوافر منها في الشركات والمشروعات المحلية، ولها قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل انتاجها أقل كلفة وسعر بالمقارنة مع الشركات المحلية، فضلا عن التفوق التقني للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطورا، والاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية، ونتيجة للقوة التنافسية الكبيرة والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة[1].

ثالثا: نظرية الحماية

ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي إن شركات الاستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها وللوصول إلى أهدافها[2].

رابعا: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن هنالك دورة لحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، ومرحلة تشبع السوق المحلية، ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة ويؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة، والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحاسبات الآلية منها بشكل خاص[3].

---

[1] سمير حنا بهنام، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990–2011)**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 32، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص ص 368-369.

[2] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 182.

[3] المرجع نفسه، ص183.

خامسا: نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع والتي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظرا لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته[1]، والتي من بينها[2]:

1- العوامل التسويقية والسوق مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي ...الخ؛

2- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى ...الخ؛

3- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية) مثل: التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد ...الخ؛

4- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، نظام الضرائب، مدى ثبات سعر الصرف ...الخ؛

5- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب؛

6- عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج ...الخ.

سادسا: النظرية الانتقائية لجون دينيغ

قام دينيغ بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية وقام بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع، وقد أوضح انه يلزم توافر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة، وأفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص، وتتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية، ووفقا للنظرية الانتقائية فإن العوامل التي تؤثر في موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب والدفع، فعوامل الدفع هي التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا اقل جاذبية، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر[3].

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 403-404.

[3] سمير حنا بهنام، مرجع سبق ذكره، ص 369.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الملكية وكذلك حسب طبيعة الغرض الذي يسعى إلى تحقيقه كما يلي:

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الملكية:

أ- الاستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية[1].

ب- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق لأصول استثمارية من طرف الأجانب في الدول المضيفة. ويعتبر هذا النوع أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي أنواع أخرى من النشاط بالدولة المضيفة[2].

ج- مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكلا من أشكال اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي[3].

د- الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز والمزايا والإعفاءات.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الغرض:

أ- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة[4].

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 15.

[2] جميلة جوزي، **أسس الاقتصاد الدولي – النظريات والممارسات**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 231.

[3] عمر ياسين ومحمد الروسان، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصادية النامية (حالة الاقتصاد الأردني)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 91، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012، ص 21.

[4] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 06.

ب– الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

ج– الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: ويتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة والكفؤة، والتي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى اقتصاد معين[1].

د– الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا اثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك[2].

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

1– محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي:

يبني المستثمر الأجنبي قراره بالاستثمار بناءا على محددات منها[3]:

أ– معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا اذا توقع عائد أعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

ب– سعر الفائدة: يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة والعكس صحيح، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

ج– التسويق: يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.

---

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 207.

[2] عمر ياسين ومحمد الروسان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980–2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص 34.

د- تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

هـ- القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي: تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث والاكتشافات بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة، من اجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين والخروج باستمرار بمنتجات جديدة، هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة هي ما يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها.

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:

حتى تنساب الاستثمارات الأجنبية المباشر نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية[1]:

أ- المحددات السياسية: يعد النظام السياسي في البلد أحد عوامل البيئة السياسية، حيث أن الاستقرار السياسي في أي بلد يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر الأجنبي يتخذ القرار بقبول المشروع أو رفضه، ليس على أساس حجم السوق أو العائدات وحسب، وإنما على أساس مدى استقرار النظام السياسي في البلد.

ب- المحددات الاقتصادية: من العوامل المهمة للاستثمار هو توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي جاء لاستغلال هذه الموارد لما يبرر بإمكانية الحصول على عوائد كبيرة، إلا أن توفر هذه الموارد لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، إذ لا بد أن يصاحب هذه الموارد عدد من الحوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى توافر البنى الهيكلية للاقتصاد مثل: الطرق، الخدمات، الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوافر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

ج- المحددات القانونية: إن الاستثمارات الأجنبية تعتمد بصورة رئيسة على القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، وكذلك ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: التأميم والمصادرة ، حيث تتنافس دول العالم على إصدار قوانين وتشريعات للاستثمار الأجنبي تفوق الحوافز والضمانات في الدول الأخرى، بشرط أن لا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد القومية وتمس سيادة الدول المضيفة ومكانتها.

د- المحددات الإدارية: يعد النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية تجذب الاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية توفر أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الروتين والزمن للحصول على تراخيص لإنشاء وإقامة مشروع الاستثمار، وأيضا القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

---

[1] محمد سلمان جاسم، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، جامعة النهرين، العراق، 2017، ص ص 416-417.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمتاز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المزايا، إلا أنه لا يخلو من العيوب، وفيما يلي سنتطرق لجملة من هذه المزايا والعيوب على مستوى كل من الدولة المضيفة والمصدرة:

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1- على مستوى الدولة المضيفة:

هناك العديد من المزايا المشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها[1]:

- ❖ يعد هذا الاستثمار مصدرا مهما للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل محورا رئيسيا لأي برنامج تنموي في البلدان النامية؛
- ❖ يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل؛
- ❖ تعد هذه الاستثمارات مصدرا فعالا وحيويا لنقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى البلدان المضيفة؛
- ❖ خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي المساعدة في إعادة توزيع الثروة والدخول بما يحقق العدالة الاجتماعية؛
- ❖ تنمية الموارد البشرية وتدريبها، والذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات الكفاءة الإنتاجية؛
- ❖ فتح أسواق جديدة للتصدير، وهذا ما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات؛
- ❖ تنمية المنافسة المحلية، إذ أن وجود الشركات الأجنبية قد يساعد في كسر حدة الاحتكار لبعض الشركات الوطنية.

2- على مستوى الدولة المصدرة:

تستفيد الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مزايا منها ما يلي[2]:

- ❖ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها؛
- ❖ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها؛
- ❖ الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها كأجور العمال؛
- ❖ الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية في الدول المضيفة التي تمنحها كثيرا الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها؛
- ❖ تحقيق أرباح تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛

---

[1] كمال عبد حامد وجمال الحاج ياسين، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**، مجلة رسالة الحقوق، العدد 1، جامعة كربلاء، العراق، 2010، ص ص 45-46.

[2] محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015، ص 124.

❖ سهولة منافسة الشركات المحلية والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

1- على مستوى الدولة المضيفة:

بالرغم من المزايا المشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا انه يعاني مجموعة من العيوب من بينها[1]:

❖ قيام المستثمرين الأجانب باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، والذي يؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري ، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل؛

❖ يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية؛

❖ يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول؛

❖ التدخل في النواحي السياسية للدولة، خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية؛

❖ تمييز الشركات الأجنبية بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بعمال الدولة المضيفة؛

❖ تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة.

2- على مستوى الدولة المصدرة:

تتمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي[2]:

❖ قدرة الطرف الوطني على إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع إذا أراد ذلك؛

❖ تفرض الدول المستثمر فيها قيودا وشروطا صارمة على تحويل الأرباح إلى الشركة الأم؛

❖ كثرة المخاطر غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية الناجمة عن عدم الاستقرار في النصوص التشريعية أو بسبب عدم الاستقرار السياسي؛

❖ التمييز بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين من خلال الحوافز الخاصة بالاستثمار والإعفاءات الضريبية؛

❖ ارتفاع درجة الخطر غير التجاري كالاضطرابات الداخلية والكوارث الطبيعية وغيرها الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية.

---

[1] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص ص 54-56.

[2] طلال زغبة، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015/2014، ص 20.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المصطلحات الاقتصادية شائعة الاستخدام في معظم الدراسات الاقتصادية، باعتباره يعكس مدى تطور أداء النشاط الاقتصادي في مختلف أقطار العالم، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى أبرز المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي بغرض معرفة أهم جوانب هذا المؤشر.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي، نذكر منها:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبينة على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[1].

ويعرف أيضا بأنه: "الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، الذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان"[2].

كما يعرف أيضا بأنه: "الزيادة المستمرة للناتج الإجمالي الصافي بالقيم الحقيقية خلال فترة أو عدة فترات طويلة في دولة ما"[3].

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه: تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، ووفقا لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي[4]:

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛ وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان، حيث أن:

- معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل نمو السكان.

---

[1] نبيلة فالي، **التنمية: من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008، ص 224.

[2] فرحات غول، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 191.

[3] Pierre Robert, **Croissance et Crises – Analyse économique et historique**, Edition Pearson, France, 2010, P 2.

[4] السيد محمد السيرتي وعلي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 339.

2- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم، حيث أن:

- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

3- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة وحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهذا ما يسمح من تحسين قدرته الشرائية.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي هي[1]:

1- النمو التلقائي: ويقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان في المجتمع، ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.

2- النمو العابر: ويحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها، والنمو ليس له صفة الاستمرار وقد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية.

3- النمو المخطط: وهذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، والنمو المخطط يعتبر نموا ذاتي الحركة مثل النمو الطبيعي، إلا انه يتم بمعدلات أسرع على عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابعا ولا يملك الحركة الذاتية.

المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بأنها: "العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي"[2].

[1] خيرة خيالي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر- دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص 47.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 122.

وتعرف أيضا بأنها: "مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع"[1].

ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو هو زيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي.	التنمية = النمو + مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
مفهوم النمو يتصف بالتضييق.	التنمية مفهوم أوسع واشمل.
مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي إذا يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل (PIB).	بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا.
لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني.	بالعكس من ذلك فالتنمية تهتم بعدالة توزيع الدخول بشفافية وعدل بين مختلف شرائح المجتمع.
يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا، إذ يمكن أن يكون وليدا لظروف عابرة.	لا تحدث التنمية تلقائيا وإنما هي عملية مدروسة وناتجة عن خطة شاملة معتمدة من قبل الدولة.
يهتم النمو بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني.	التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين.
النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل.	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية كرفع القدرة الإنتاجية.
النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة ولا يحافظ على الموارد المادية.	بينما التنمية تهتم بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد القابلة للزوال.
قد يتحقق النمو الاقتصادي بالاعتماد على موارد من الخارج.	التنمية الاقتصادية لا تتحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الخارج.
قد يحدث نمو اقتصادي سريع.	بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية.

المصدر: عبد الصمد سعودي، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015، ص 62.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2010، ص 298.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

توجد العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس معدل النمو الاقتصادي، من أهمها وأكثرها انتشارا ما يلي:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة"[1].

إن الناتج الوطني باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة يستطيع التعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، إذ عن طريق قياسه من سنة إلى أخرى يمكن التعرف على اتجاه التذبذبات في مستوى الإنتاج وبالتالي التعرف على تغيرات مستوى المعيشة للأسر[2].

إن النمو الاقتصادي هو الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنتين على التوالي، فإذا رمزنا للنمو الاقتصادي (ΔY) فسيكون $\Delta Y = Y_t - Y_{t-1}$

ومنه معدل النمو الاقتصادي ما هو إلا معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وإذا قسمنا النمو الاقتصادي (ΔY) على كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنة Y نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الاقتصادي لسنة Y_t إذا رمزنا لمعدل النمو الاقتصادي بالرمز g[3]، فإن: $g = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$

ثانيا: الدخل الوطني الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، إذ يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، إضافة إلى ما وصلت إليه من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل[4].

ثالثا: الدخل الفردي الحقيقي

ويقصد به أن النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحققه من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد وسبب ذلك يعود إلى انه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان، معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض

[1] هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] محمد فرحي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 70-71.

[3] هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

[4] عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتا[1].

ويتم قياس النمو الاقتصادي حسب الدخل الفردي الحقيقي وفقا لأسلوبين[2]:

1- معدل النمو البسيط: وهو يقيس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي سنة مقارنة بالسنة السابقة عليها، ولذا يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

2- معدل النمو المركب: وهو يقيس متوسط معدل النمو السنوي في متوسط الدخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي، يستخدم في تقييم الخطط المتوسطة وطويلة الأجل.

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، نجد من أهمها:

أولا: عنصر العمل

ونعني به نمو قوة العمل كميا ونوعيا، فالزيادة السكانية قد تحفز الإنتاج وتزيد من حجم السوق والطلب الكلي الاستهلاكي المحفز للاستثمار، وعلى العكس فقد يكون أثر الزيادة سلبي على النمو في حالة عدم كفاية الدخل الذي يشغل الزيادة السكانية[3].

ثانيا: عنصر رأس المال

إن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة[4].

---

[1] إلهام وحيد دحام، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013، ص ص 58-59.

[2] السيد محمد السيرتي وعلي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 340.

[3] حسن كريم حمزة، **تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 03، جامعة الكوفة، العراق، 2017، ص 25.

[4] عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

ثالثا: التقدم التكنولوجي

هو تنظيم يسمح باستخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج لتخفيض تكاليفها، كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات وابتكار منتجات جديدة، وفي كل هذه الأحوال يؤدي إلى زيادة الناتج عبر الزمن، حتى لو ظلت كميتا العمل ورأس المال دون تغيير وبالتالي فهو يعد عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي[1].

رابعا: الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلى اذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل[2].

خامسا: عوامل بيئية

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي[3].

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 74-75.

[2] خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[3] المرجع نفسه، ص 55.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

لقد حظي الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وقد أوضحت تلك الدراسات وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى تلك العلاقة، إذ يتم أحيانا اعتبار النمو الاقتصادي متغير خارجي باعتبار أن توافر معدل نمو مرتفع يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على حين تناولت دراسات أخرى معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، وفيما يلي عرض لأهم وجهات نظر الفكر الاقتصادي في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التفسير الكينزي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تتمثل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في التفسير الكينزي فيما يلي:

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل نظرية كينز

باختصار شديد ركز (كينز) على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى أن أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار- الإنفاق العام- الصادرات) يكون له اثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا أو إيجابا في حجم الناتج وإجمالي الصادرات. ويصف (كينز) من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلا) سيؤدي إلى إحداث تغيير اكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية)، وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار[1].

ثانيا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل نموذج هارود–دومار

حاول نموذج هارود–دومار أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع، وتستمر المحافظة على المعدل التوازني اذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن، ويقوم هذا النموذج على افتراض على أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو اقتصاد ككل يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وقد تم صياغة أفكار هارود- دومار في شكل معادلة تظهر كما يلي[2]:

$$g = \frac{s}{k}$$

[1] شوقي جباري ومحمد محجوب الحدد، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا – دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)**، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2013، ص 156.

[2] المرجع نفسه، ص ص 157-158.

بحيث: S: يمثل الادخار المحلي، K: معامل رأس المال أو نسبة رأس المال/الناتج، ويقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل.

من خلال هذا النموذج تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي، أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية الاختيار بين البدائل الآتية:

- التنازل عن معدل النمو المستهدف؛
- رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع؛
- اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الخارجي؛
- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي.

ويلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لان أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يزيد من قيمة السخط الاجتماعي ويهدد استقرارها، أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي إتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي (في حالة رفع سعر الفائدة)؛ بما يؤثر سلبا على الرفاهية، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلبا على رفاهية الأجيال القادمة، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحا بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية، لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص تأثيره الايجابي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت هذه النماذج على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة ومن بين هذه النماذج نموذج سولو-سوان، حيث يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال طالما أن التكاليف الحدية اقل من العوائد الحدية حتى يتم التساوي بينهما، ونظرا لان الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى الدول النامية سواء كان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه سولو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية[1].

[1] هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

والجدير بالذكر أن "سولو" قد ركز في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة الطلاب في الجامعات، العملية التكنولوجية المعبر عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وتكمن أهمية العاملين السابقين في تحفيز النمو داخل الدول المضيفة النامية بصفة خاصة، وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العاملين، وتعتبر هذه النقطة هامة بالنسبة لهذه النظرية لأنها قد ميزتها عن سابقتها التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون اخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار.

المطلب الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تتمثل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في التفسير الحديث فيما يلي:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي

في الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الايجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة. وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية. لذلك تعد الشركات متعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثيرا كبير جدا في التكنولوجيا[1].

وتجدر الإشارة أن عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال أربع آليات مترابطة: الروابط الرأسية والتي تنشأ بين الموردين أو المشترين في البلد المضيف؛ الروابط الأفقية مع الشركات المنافسة أو المكملة لنفس الفرع، وهجرة العمالة الماهرة، وأخيرا تدويل البحث والتطوير. ومن أجل تحقيق تأثير إيجابي بشكل واضح في حالة الروابط العمودية، يستلزم الأمر وجود روابط خاصة مع منابع الموردين وأماكن العمل في البلدان النامية، وكذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفر المساعدة التقنية والتدريب وغيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات والبائعين. وفي ذات السياق فإن العديد من الشركات متعدد الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد الخام والسلع الوسيطة وتحديث أو تحسين مرافق الإنتاج.

وعلى الرغم من أن القدرة التكنولوجية تبقى متمركزة في الشركات متعددة الجنسيات صاحبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها سوف تساهم في حل بعض من مشكلات التصنيع للدول المضيفة وتسهم في علاج الخلل الهيكلي في هذه الدول وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعات الاستخراجية التي تتطلب رأس مال ضخم وتكنولوجيا متقدمة[2].

---

[1] شوقي جباري ومحمد محجوب الحدد، مرجع سبق ذكره، ص ص 158-159.

[2] عباس جبار الشرع، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي – دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، جامعة البصرة، العراق، 2006، ص 44.

وفي دراسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند، بينت أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق، وتحرير قواعد وقيود الاستثمار. كما توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر اثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية. وأكد (HONG) في هذا المجال، من خلال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا مدى تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية المصاحبين له، وقد أوضحت الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية من جراء تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، وأن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية اقل، وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي تبدأ من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية، ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر[2].

ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر[3]:

1- الأثر المباشر: ويتمثل في زيادة القدرات التصديرية لفروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من إمكانيات ومهارات تسويقية، وبالتالي يتم تغيير استراتيجية التصنيع في الدول المضيفة لترقية الصادرات.

2- الأثر غير المباشر: وينشأ تبعا لمجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المحلية، وذلك من خلال:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية، مما يغير من الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية؛

[1] شوقي جباري ومحمد محجوب الحدد، مرجع سبق ذكره، ص 159.

[2] شهيناز صياد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص ص 49-50.

[3] جميلة جوزي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

– نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة؛

– استفادة الشركات المحلية (خاصة في إطار الشركات المشتركة) من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، فيكون التأثير ايجابيا على المنتجات النهائية فقد لا تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة وفي هذا الإطار تثبت العديد من الدراسات والشواهد التطبيقية نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة[1].

فقد أوضحت دراسة THOMSEN عام 1999 وبالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادراتها وفي قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، والذي أدى إلى زيادة وتضاعف معدلات النمو لاقتصاداتها، وتزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينيات من 30.5 % إلى 39.7% في ثلاث سنوات ووصل معدل النمو في تايلاند خلال الفترة (1989–1992) إلى 2.6 % وذلك بفعل دور الشركات العابرة للقارات في زيادة صادراتها المتمثلة أساسا في الأجهزة الالكترونية.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف (K) وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن[2]:

$$I = I_d + I_f$$

حيث: I: الاستثمار المحلي الإجمالي، I_d: الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، I_f: الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدول المضيفة فان هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية، بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] شهيناز صياد، مرجع سبق ذكره، ص ص 50–51.

[2] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي – دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص ص 76–77.

أجريت عدة دراسات لاختبار الأثر الإحلالي أو التكاملي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي. واستنادا إلى الدراسة التي قام بها CHUMPETER، فإن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة يكون[1]:

– احلاليا اذا كان الاستثمار المحلي يستعمل تكنولوجيا تقليدية، حيث لا تصمد الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات التي تستعمل التكنولوجيات العالمية.

– تكامليا اذا كانت الدول المضيفة تملك تكنولوجيا متقدمة وشركاتها المحلية قادرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل التكنولوجيات التقليدية، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر محفز للاستثمار المحلي.

وفي دراسة معدة من قبل الأونكتاد عام (1992) قدمت دعما واضحا لدور الاستثمار الأجنبي المباشر كماكنة للنمو الاقتصادي في الدول النامية، فمن المتوقع أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كحافز للاستثمار المحلي عن طريق الإضافة إلى المواد المحلية وتقديم إشارة على الثقة بفرص الاستثمار، وهذه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي لمباشر والاستثمار المحلي كانت محل بحث من قبل الاقتصاديين (أجوسن وماير) في عام 2000 اللذان بحثا مدى الذي يستقطب عنده الاستثمار الأجنبي الاستثمار المحلي، وطبقا للنموذج فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي تختلف ما بين الدول اعتمادا على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل (أنشطة جديدة أو أنشطة سائدة)[2].

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الموارد البشرية

إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضا على نقل للمهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها، وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية[3].

وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقدين الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري، وفي دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية، أو لإنشاء شركات خاصة بهم كما هو الحال في صناعة البرمجيات الهندية.

---

[1] جميلة جوزي، مرجع سبق ذكره، ص 245.

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 75-76.

[3] شوقي جباري ومحمد محجوب الحدد، مرجع سبق ذكره، ص 162.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وأحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف دول العالم، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، وبالرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة والمصدرة له، اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، من اجل الظفر بمزاياه المتعددة، من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لقدومه.

وبعد استعراض بعض الدراسات السابقة التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، نجد أن التحليل الكينزي في ظل نموذج هارود – دومار أكد على أهمية تشجيع تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للتخفيف من حدة الفجوة بين الادخار والاستثمار لا سيما في الدول النامية، ويرى الفكر النيوكلاسيكي في ظل نموذج سولو أن للاستثمار الأجنبي المباشر اثر في إحداث التقدم التكنولوجي فضلا عن دوره في رفع كفاءة رأس المال البشري، بينما قام الفكر الحديث بتوضيح تلك العلاقة من خلال دراسته للمزايا المصاحبة للاستثمارات في الدول المضيفة، وتجلى ذلك في عوائد التكنولوجيا، والمؤشرات الخارجية الموجبة، ورفع كفاءة العنصر البشري، وأيضا درجة التكاملية والإحلال الموجودة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي، ويؤدي كل ما سبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:
تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

تمهيد:

لقد تغيرت وجهة نظر الجزائر كغيرها من دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل الإمكانيات الضخمة للاستثمار في الجزائر، وضعف جهاز الإنتاج المحلي، الأمر الذي جعلها تتسارع إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم قصد تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتجلى ذلك في القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية، وإصدار العديد من النصوص التشريعية، التي تضمنت جملة من الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
المبحث الثاني: تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)؛
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، لكن المرحلة التشريعية الحاسمة بدأت منذ عام 1990 وبداية الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جميع الجوانب بما فيها الاستثمار الأجنبي، والتي احتوت على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزائر.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر

يمكن تقسيم أهم القوانين إلى ثلاث مراحل كما يلي:

أولا: مرحلة ما قبل الإصلاحات

وتمثل من فترة الستينات حتى أواخر الثمانينات في ظل النظام الاشتراكي أين تم خلالها إصدار عدة قوانين أهمها:

1- القانون رقم (277/63) المؤرخ في 1963/07/26:

يعتبر أول قانون أصدرته السلطات الجزائرية بموجبه منحت الحرية للمستثمرين الأجانب الاستثمار في الجزائر لحاجتها إلى الموارد المالية أمام قلة الموارد المالية المحلية وضعف الإمكانيات[1].

وقد منح هذا القانون ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب نذكر منها[2]:

- ❖ حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية؛
- ❖ حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات؛
- ❖ المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية؛
- ❖ الضمان ضد نزع الملكية، بمعنى أن نزع الملكية يؤدي إلى تعويض عادل.

2- القانون رقم (284/66) المؤرخ في 1966/09/15:

بعد الفشل في تطبيق قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا، ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مبدأين أساسين هما[3]:

المبدأ الأول: أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدولة الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

---

[1] فريدة معارفي، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 3، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص 101.

[2] فلة حمدي ومريم حمدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 335.

[3] المرجع نفسه، ص 336.

المبدأ الثاني: منح ضمانات وامتيازات خصت فقط الاستثمار الأجنبي، وتمثلت في:

- ❖ المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية؛
- ❖ تحويل الأموال والأرباح الصافية؛
- ❖ ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر ويكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.

3- القانون رقم (13/82) المؤرخ في 1982/08/28:

عرفت السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية. إذ سمح هذا القانون المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وسيرها في إطار المخطط الوطني للتنمية للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51%. وهذا ما يؤكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية[1].

4- القانون رقم (13/86) المؤرخ في 1986/08/19:

لقد أتمم وعدل قانون 13/82 بقانون 13/86 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات. لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق. فالشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، والذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف. فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض لرأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب[2].

ثانيا: مرحلة الإصلاحات

في ظل فشل القوانين السابقة والنهج الاشتراكي، تحولت الجزائر في مرحلة الإصلاحات الجديدة إلى آليات السوق وأصدرت عدة قوانين لتشجيع دخول الاستثمار الأجنبي نذكر منها:

---

[1] محبوب بن حمودة وإسماعيل بن قانة، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 106.

[2] شهيناز صياد، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-63.

1- قانون النقد والقرض (10/90) المؤرخ في 1990/04/14:

جاء القانون (10/90) المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية. ومن التغيرات والتحولات الجديدة التي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي[1]:

- ❖ يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال، كما ألغى أيضا مشاركة رأس المال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم؛
- ❖ حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية؛
- ❖ يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين؛
- ❖ السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

2- المرسوم التشريعي رقم (12/93) المؤرخ في 1993/10/05:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن[2]:

- ❖ تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية؛
- ❖ التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات؛
- ❖ إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

---

[1] فلة حمدي ومريم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 336-337.

[2] حدة رايس ومروة كرامة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 66.

ثالثا: مرحلة ما بعد الإصلاحات

تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن في الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والاوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مست كل القطاعات بدون استثناء، ومن أهم التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي:

1- الأمر رقم (03/01) المؤرخ في 2001/08/20:

بهدف مسايرة التحولات المتسارعة دوليا استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي (12/93) نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المرجوة منه، لذلك جاء هذا الأمر ليؤكد على[1]:

- ❖ توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني؛
- ❖ أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة وهذا ما نصت علية المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع؛
- ❖ تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية، والى المزايا في إطار النظام الخاص كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها.

وبناء على هذا الأمر فقد أنشأت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار أهمها[2]:

أ- المجلس الوطني للاستثمار (Cni): يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر (03/01) فهو مكون من اكبر وصاية للدولة (على الأقل ثمانية وزراء) ويترأسه رئيس الحكومة. وهذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية، بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين. ولقد أوكلت لهذا المجلس المهام التالية:

- ❖ اقتراح التدابير اللازمة والتي من شأنها تطوير وترقية الاستثمارات؛
- ❖ يبدي المجلس موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر؛
- ❖ دراسة طلبات الاستفادة من المزايا وذلك بعد ما يتحقق المجلس من توفر الشروط اللازمة لذلك يتم إصدار القرار المناسب (منح الامتيازات أم لا)؛

[1] حدة رايس ومروة كرامة، مرجع سبق ذكره، ص67.

[2] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016/2015، ص 203.

- ❖ رفع التقارير الخاصة باتجاهات الاستثمار إلى مصالح الحكومة والمتعلقة بتنمية ودعم وتشجيع الاستثمار، وكذا دراسة العقبات التي تقف أمام المستثمرين واقتراح الحلول اللازمة لذلك؛
- ❖ يبدي رأيه في يخص المسائل المحالة عليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمار (الوزارة المعنية مثل وزارة المالية) والخاصة بتفسير وتوضيح قوانين الاستثمار المختلفة.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi): هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمار وبالاطلاع مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص المهام التالية:

- ❖ تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- ❖ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- ❖ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- ❖ تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- ❖ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- ❖ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

ج- الشباك الوحيد اللامركزي: تم إنشاءه لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار وكذا من اجل رفع العوائق البيروقراطية والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب، تنشأ الشبابيك الوحيدة على مستوى كل ولاية ويشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، ويعتبر هو المخاطب الوحيد للمستثمرين. فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يتأكد الشباك الوحيد، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة[1].

2- الأمر رقم (08/06) المؤرخ في 2006/07/15:

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 في المائة من رأس المال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية[2].

[1] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-205.

[2] خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

3- الأمر رقم (01/09) المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009:

إن أبرز التعديلات على الأمر (03/01) والمتعلق بتطوير الاستثمار، هو التعديل الذي حمله الأمر (01/09) والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي اخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة (49/51) لصالح الطرف الجزائري[1]، وتضمن هذا الأمر شروط جديدة لكل استثمار أجنبي مباشر صادر ابتداء من سنة 2009 حددت في أربع نقاط أساسية هي كالآتي[2]:

- ❖ إجبارية الشراكة في الاستثمارات الأجنبية مع المؤسسات الجزائرية؛
- ❖ لا يحق للمؤسسات الأجنبية أن تمتلك أكثر من (49 %) من حصتها داخل البلاد؛
- ❖ يجب عرض جميع مشاريع الاستثمار على المجلس الوطني للاستثمار بدل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- ❖ يفرض على المستثمرين التمويل المحلي دون الخارجي أي الاتجاه إلى البنوك العمومية فقط لامتصاص فائض السيولة داخل البنوك الجزائرية.

4- القانون رقم (09/16) المؤرخ في 2016/08/03:

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات. وتنجز هذه الاستثمارات في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية. كما تخضع الاستثمارات قبل انجازها، من اجل الاستفادة من المزايا المقررة، للتسجيل لدى الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار[3].

المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولا: الضمانات الممنوحة قانونا

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت والتي تنص على[4]:

---

[1] الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، ص 13.

[2] طلال زغبة، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[3] القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016، ص18.

[4] الطيب بلواضح وعبد الرحمان بن شنيت، **ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص 54-57.

1- مبدأ حرية الاستثمار: ويتمثل في إعطاء الحرية للمستثمر الأجنبي لإقامة استثمار أجنبي مباشر في إطار النشاطات الاقتصادية ما عدا المخصصة للدولة (الصحة العمومية، التربية والتعليم وغيرها) وكذلك بعدة أنماط وصيغ سواء كانت استثمارات إنشاء وتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة.

2- مبدأ إلغاء التمييز المتعلق بالمستثمرين والاستثمارات: يقصد بهذا الضمان أن تعامل الدولة المضيفة المستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي تعامل بها المستثمر الوطني، ويترتب على هذا أن تكون المعاملة منصفة وعادلة، أي يتمتع بنفس الحقوق ويتحمل نفس الواجبات.
ويقصد عدم التفرقة بين المستثمرين والاستثمارات عمومية كانت أو خاصة محلية أو أجنبية بالنسبة للمقيم أو غير المقيم حيث تلغى كل أشكال التمييز بين المقيمين وغيرهم.

3- مبدأ ثبات القانون المطبق على الاستثمار: حسب نص المادة 15 من الأمر (03/01) أنه لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر، وكاستثناء يمكن أن يطبق القانون الجديد أو التعديلات على المستثمر الأجنبي، وذلك في حالة طلبه، ذلك صراحة أي بناءا على إرادته. ويكون هذا عادة عندما يحتوي القانون الجديد ضمانات ومزايا أفضل.

4- مبدأ ضمان حرية التمويل: سعيا من المشرع الجزائري لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فقد منح للمستثمر الأجنبي ضمان لتحويل رؤوس أمواله وعوائدها، وهذا ما أكده الأمر (03/01) بالموازاة مع الاتفاقيات الدولية العديدة التي نصت على هذا الضمان والتي صادقت عليها الجزائر مع غيرها من الدول، ويتمثل هذا المبدأ في إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في تحويل رؤوس الأموال، الناتج، المداخيل، الفوائد، وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني.

5-ضمانات ضد نزع الملكية: تنص المادة 16 من الأمر (03/01) على ضمان ضد المصادرة الإدارية، وبالتالي يكون المشرع الجزائري قد ضمن للمستثمر الأجنبي عدم حصول أي نزع للملكية إلا في إطار ما نص عليه القانون المتعلق بنزع الملكية وهو القانون رقم (11/91) المؤرخ في 27 أفريل المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية، والذي حدد الحالات التي يمكن فيها نزع الملكية وكيفيات ذلك وبشرط أن يكون مقابل تعويض عادل ومنصف.

6- ضمان اللجوء للتحكيم لدولي: أعطت الجزائر لمتعامليها الأجانب حق المطالبة بالتحكيم واللجوء إليه في حالة خلافات أو نزاعات التي قد تقع بينها وبين متعامليها، من خلال القانون (10/90)، وأكدت ذلك من خلال القوانين المتعاقبة المتعلقة بتطوير وترقية الاستثمار.

ثانيا: الضمانات الدولية

إن الجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات[1]:

1- الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

- ❖ الاتفاقيات المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي؛
- ❖ الاتفاقيات العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛
- ❖ الاتفاقيات الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2- الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

بهدف تأكيد الدولة الجزائرية على توفير مناخ ملائم للاستثمار على إقليمها سعت على إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول كالاتفاقية الثنائية بين الجمهورية الجزائرية وإيران فيما يخص الحماية المتبادلة للاستثمارات.

حتى نهاية سنة 2013 بلغت عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر 55 اتفاقية منها 47 اتفاقية ثنائية وثمان اتفاقيات دولية أخرى.

المطلب الثالث: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد نص القانون رقم (09/16) المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار على حزمة من الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

أولا: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

هي المزايا المذكورة في المادة 12 بموجب القانون (09/16) والممنوحة لجميع الاستثمارات، والتي تقسم على مرحلتين كما يلي[2]:

1- مرحلة الانجاز:

- ❖ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- ❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

[1] خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] يوسف زروق وعبد القادر رقاب، **ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 8، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص ص 108-109.

- ❖ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- ❖ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛
- ❖ تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛
- ❖ الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- ❖ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2- مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة الشروع الفعلي في النشاط بناءا على المحضر الذي تعده المصالح المختصة بطلب من المستثمر، يستفيد هذا الأخير من بعض المزايا والإعفاءات الضريبية والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- ❖ تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وخص المشرع الجزائري في المادة 13 من قانون الاستثمار، بعض الاستثمارات بمزايا إضافية نظرا لطبيعتها الخاصة، وهي الاستثمارات التي تنجز في مناطق الجنوب والهضاب العليا أو في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة وتقسم المزايا في هذا المجال كذلك على مرحلتين:

1- مرحلة الانجاز:

زيادة على المزايا العامة المذكورة آنفا تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من المزايا التالية:

- ❖ تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- ❖ التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من اجل انجاز مشاريع استثمارية، وذلك لمدة عشر سنوات اذا كانت هذه المشاريع مقامة في الهضاب العليا

[1] يوسف زروق وعبد القادر رقاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-110.

أو تلك المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة، ولمدة 15 سنة للاستثمارات المقامة في مناطق الجنوب الكبير، على أن ترتفع بعد هذه المدة إلى 50% من مبلغ الإتاوة.

2- مرحلة الاستغلال:

وتختلف مدة الإعفاء هنا، حيث مدد المشرع مدة الإعفاء من 03 سنوات إلى 10 سنوات لهذه الاستثمارات مما يلي[1]:

- ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

ويبدأ سريان هذه المزايا من التاريخ الفعلي للاستغلال الموضح في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية المختصة بناءا على طلب المستثمر.

ثانيا: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل

تمنح نفس الامتيازات الجبائية والمالية المحددة في المادتين 12 و13 لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية. كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات خارج المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل، وهذا خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال[2].

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي تبرم الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار. وتتمثل الامتيازات المرتبطة بمرحلة الاستغلال فيما يلي:

- ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات؛
- ❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة قد تصل 10 سنوات؛
- ❖ تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة لفترة تصل إلى 10 سنوات؛
- ❖ منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات والمساعدات والدعم المالي، وكل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الانجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

---

[1] يوسف زروق وعبد القادر رقاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.

[2] ميلود بوعبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017/2016، ص 58.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

قامت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتماد سلسلة من الإجراءات والتدابير، بهدف تحسين المناخ الاستثماري نظرا لأهميته في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتوزيعها القطاعي والجغرافي خلال الفترة (2006-2016)

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الانتظام من سنة إلى أخرى، ويبين الجدول والشكل البياني التاليين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (2006-2016).

الجدول رقم (2-1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التدفقات الواردة	1.8882	1.7433	2.6317	2.7538	2.3012	2.5804
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
التدفقات الواردة	1.4994	1.6840	1.5067	-0.584	1.6350	19.6397

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، على الموقع الإلكتروني: http://dhaman.net/ar تاريخ الاطلاع: 2019/05/10 على الساعة 14:00.

الشكل رقم (2-1): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

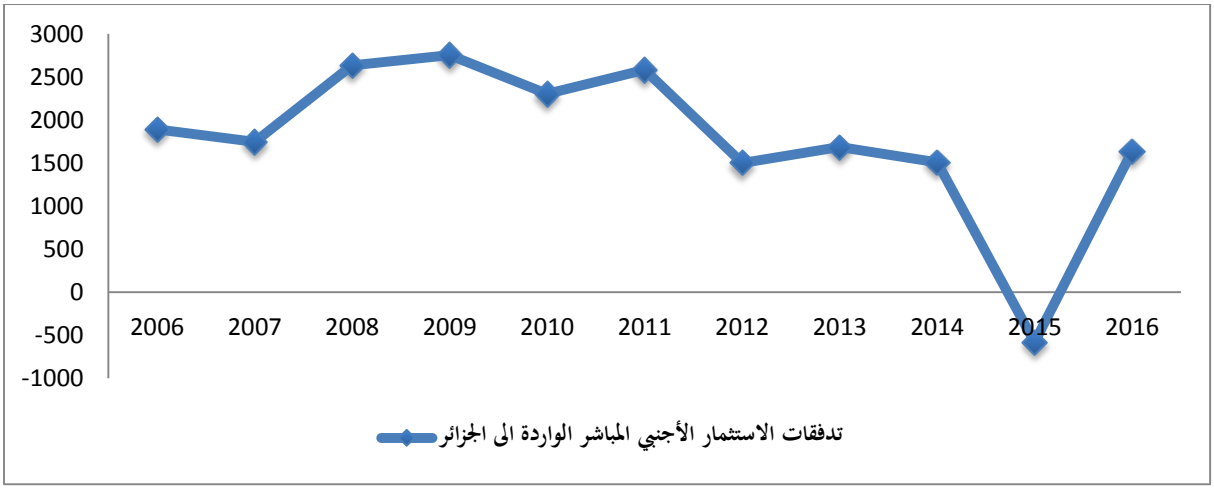

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-1) والشكل البياني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سجلت ارتفاعا سنة 2006 (1.8882 مليار دولار) مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود ذلك إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب خصوصا بعد الإجراءات التسهيلية بموجب الأمر (08/06) الصادر سنة 2006 والمتمم للأمر (03/01) الصادر سنة 2001 والمتعلق بترقية الاستثمارات.

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا سنة 2007 بقيمة 144.9 مليون دولار مقارنة بسنة 2006، ولم تتأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 بسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي مسجلة ارتفاع كبيرا في التدفقات الواردة سنة 2008 (2.6317 مليار دولار)، قبل أن تسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها حيث بلغت التدفقات الواردة 2.7538 مليار دولار سنة 2009، وهو رقم لم تعرفه الجزائر طوال مسيرة انفتاحها على الاقتصاد العالمي، ويرجع هذا التطور إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة من جهة ومن جهة أخرى المشاريع الاستثمارية الكبرى ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والتي تم إسناد الكثير منها لشركات أجنبية.

وعرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر انخفاضا سنة 2010 بقرابة نصف مليار دولار مقارنة بسنة 2009، ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ثم عاودت الارتفاع سنة 2011 (2.5804 مليار دولار) بفضل برنامج توطيد النمو، لكن خلال سنة 2012 شهدت التدفقات الواردة انخفاضا كبيرا فاق المليار دولار، وهذا راجع إلى فرض قاعدة (49/51) على الاستثمارات الأجنبية والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب. ثم شهدت التدفقات الواردة ارتفاعا سنة 2013 بقيمة 184.6 مليون دولار مقارنة بسنة 2012، ثم عادت للانخفاض سنة 2014، قبل أن تسجل سقوطا كبيرا عام 2015 (0.584- مليار دولار)، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري واستمرار العمل بقاعدة (49/51)، مما أدى إلى خروج الاستثمارات الأجنبية من الجزائر بدل دخولها، وفي سنة 2016 استطاعت الجزائر جلب استثمارات مباشرة بقيمة (1.6350 مليار دولار) وذلك راجع جزئيا إلى التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا، نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع المحروقات، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي تتمتع بها العديد من القطاعات كالزراعة والسياحة وغيرها، ويوضح الجدول والشكل البياني التاليين أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الجدول رقم (2-2): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليار دينار)	النسبة (%)
الزراعة	14	1.70	4.373	0.20
البناء والأشغال العمومية	137	16.67	77.661	3.50
الصناعة	495	60.22	1783.922	80.48
الصحة	6	0.73	13.572	0.61
النقل	25	3.04	14.820	0.67
السياحة	14	1.70	113.772	5.13
الخدمات	130	15.82	119.139	5.37
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	0.12	89.441	4.03
المجموع	822	100	2216.699	119525

المصدر: وحيدة رحو، **تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر (2006-2016)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017، ص 49.

الشكل رقم (2-2): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

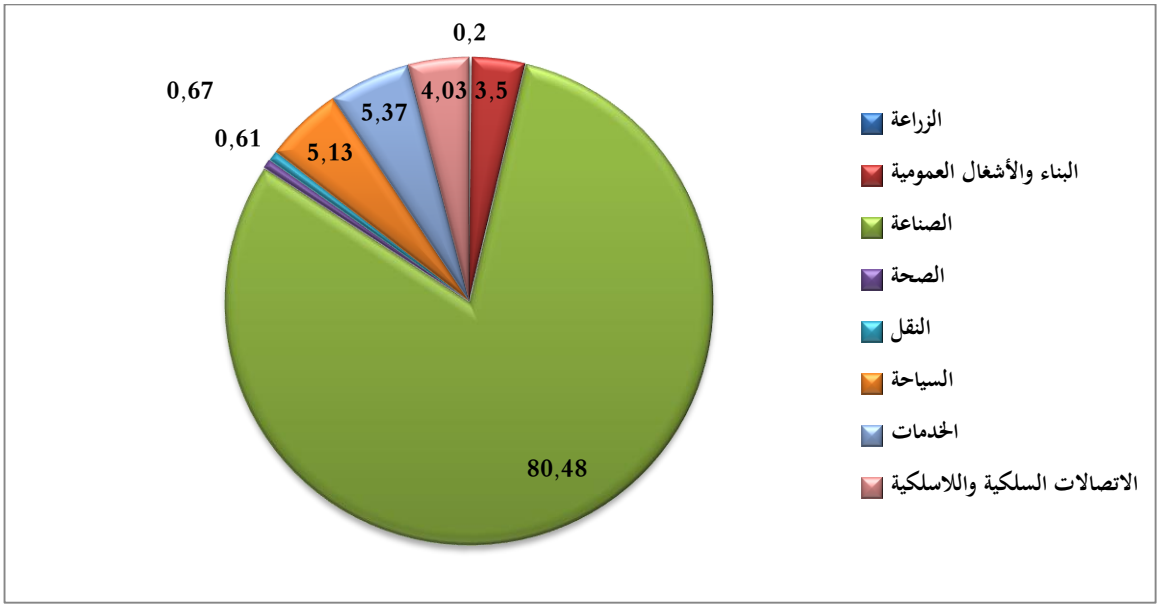

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2-2) أن قطاع الصناعة يسيطر على الحصة الأكبر من حيث عدد وقيمة المشاريع بـ 495 مشروع استثماري وبقيمة 1783.922 مليار دينار جزائري أي ما يمثل 80.48 % من إجمالي قيمة المشاريع، علما أن القطاع الصناعي يرتكز بشكل كبير على قطاع المحروقات، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية كصناعة الأدوية، ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية ثانيا من حيث عدد المشاريع بـ 137 مشروع استثماري، ويعود النمو في هذا القطاع إلى برامج دعم النمو (2005-2009) وبرامج توطيد النمو (2010-2014)، والتي تم إسناد الكثير منها لشركات أجنبية، في حين احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية من حيث قيمة المشاريع بقيمة 119.139 مليار دينار جزائري وبعدد مشاريع بلغ 130 مشروع استثماري، ورغم الأهمية الكبيرة لقطاعي الزراعة والصحة إلا أنهما لم يمثلا معا ما نسبته 1% من إجمالي قيمة المشاريع.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

يمكن إبراز توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة من خلال الجدول والشكل البياني التاليين:

الجدول رقم (2-3): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليار دينار)
أوربا	437	955.161
آسيا	98	163.102
أمريكا	19	68.163
الدول العربية	236	997.528
إفريقيا	05	5.686
أستراليا	01	2.974
متعددة الجنسيات	26	24.085
المجموع	822	2216.699

المصدر: وحيدة رحو، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الشكل رقم (2-3): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال قراءة بيانات الجدول (2-3) والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن استثمارات الدول العربية قد احتلت الصدارة من حيث قيمة المشاريع بغلاف مالي قدره 997.528 مليار دينار جزائري، ويعود ذلك إلى الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الدول العربية، في حين احتلت الدول الأوربية الصدارة من حيث عدد المشاريع (437 مشروع استثماري) بغلاف مالي قدره 955.161 مليار دينار جزائري وتتوزع أغلب المشاريع في قطاع المحروقات، ثم تأتي الدول الآسيوية كثالث أهم مستثمر أجنبي في الجزائر بـ 98 مشروع استثماري وغلاف مالي قدره 163.102 مليار دينار جزائري، فيما احتلت الدول الإفريقية واستراليا المراتب الأخيرة بعدد مشاريع وأغلفة مالية ضعيفة وضئيلة جدا.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات الدولية

يعرف المناخ الاستثماري بأنه: "مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون آخر، ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى ظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة"[1].

[1] ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 12.

توجد العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية التي يعتمد عليها في تقييم مناخ الاستثمار في بلد ما، ولأجل تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، اعتمدنا أهم المؤشرات المعتمدة كما يلي:

أولا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، ويحلل مؤشر سهولة أداء الأعمال عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي: تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تسجيل وتنفيذ العقود، وأخيرا تصفية النشاط التجاري، وتستخدم هذه المؤشرات الفرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح، كما يتكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات[1].

الجدول رقم (2-4): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال (2006-2016).

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب	128	116	125	132	136	136	148	152	153	154	163

المصدر: بيانات سهولة ممارسة الاعمال، على الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org
تاريخ الإطلاع: 2019/05/12 على الساعة 15:00.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تقبع في المراتب المتأخرة عالميا ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2006-2016)، حيث شهدت تراجعا كبيرا ومستمر في ترتيبها إذ انتقلت من المرتبة (116) عالميا سنة 2007 إلى المرتبة (163) سنة 2016 مما يعني تسجيلها تراجعا في اغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وهذا ما يوضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب من بداية المشروع حتى نهايته.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ 1979، حيث تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار حيث تمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما[2].

[1] طلال زغبة، مرجع سبق ذكره، ص 220.
[2] خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

ويظهر تقرير التنافسية العالمي (2015-2016) تراجعا في تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث حلت في المرتبة 87 عالميا بعدما كانت في المرتبة 79 عالميا في تقرير التنافسية العالمي (2014-2015) ويعود ذلك لعدة عوامل على رأسها تراجع أسعار النفط والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية حسب تقرير (2015-2016) كما يلي:

الجدول رقم (2-5): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية (2015-2016).

المحاور الرئيسية	ترتيب الجزائر حسب تقرير 2015-2016	
	الرتبة من بين 140 دولة	النقاط/7
ترتيب الجزائر في المؤشر الإجمالي	87	4.0
المتطلبات الأساسية	82	4.4
1- مؤشر المؤسسات	99	3.5
2- مؤشر البنية التحتية	105	3.1
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	38	5.3
4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	81	5.6
معززات الكفاءة	117	3.4
1- مؤشر التعليم العالي والتدريب	99	3.7
2- مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.5
3- مؤشر كفاءة سوق العمل	135	3.2
4- مؤشر تطور الأسواق المالية	135	2.8
5- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	126	2.6
6- مؤشر حجم السوق	37	4.7
عوامل تطور الإبداع والابتكار	124	3.0
1- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	128	3.3
2- مؤشر الابتكار	119	2.8

Source:World Economic Forum, **The Global Competitiveness**, report 2015/2016.

تشير البيانات الواردة أعلاه أن الجزائر حققت ترتيب مقبول في بعض المؤشرات كمؤشر الاقتصاد الكلي (المرتبة 38) ومؤشر حجم السوق (المرتبة 37)، غير أن أغلبية المؤشرات كان ترتيبها ضعيف جدا مما أدى إلى ضعف المؤشر الإجمالي، لذا يجب على الجزائر تحسين وضعها في العديد من المؤشرات كمؤشر كفاءة سوق العمل ومؤشر تطور الأسواق المالية لتعزيز تنافسية اقتصادها وتحسين مناخها الاستثماري ما يجعلها وجهة استثمارية مقصودة.

ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995 وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثيره ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر. وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية[1].

ويعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل، وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية والذي يمكن توضيح قيمته كما يلي[2]:

- (80-100): حرية اقتصادية كاملة.
- (70-79.9): حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (60-69.9): حرية اقتصادية معتدلة.
- (50-59.9): ضعف الحرية الاقتصادية.
- (0-49.9): انعدام الحرية الاقتصادية.

الجدول رقم (2-6): وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2006-2016).

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التنقيط	55.7	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51	49.6	50.8	48.9	50.1
الترتيب	102	102	95	108	105	132	140	145	147	157	153

المصدر: أطلس بيانات العالم، على الموقع الالكتروني: http://ar.knoema.com
تاريخ الاطلاع: 2019/05/13 على الساعة 9:00.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016) حلت في مراتب متأخرة عالميا مسجلة تراجعا مستمرا في الترتيب العالمي إذ انتقلت من المرتبة (102) سنة 2006 إلى المرتبة (153) سنة 2016، كما أن تنقيط مؤشر الحرية الاقتصادية تراوح بين (48.9) و(56.9) مما يعني أن الحرية الاقتصادية في الجزائر شبه منعدمة، وهو ما يشكل أحد السلبيات في مناخ الاستثمار في الجزائر في استقطابه للاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 91.
[2] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 241.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يعاني الاستثمار الأجنبي في الجزائر العديد من العراقيل والمعوقات، يمكن ذكر أهمها فيما يلي[1]:

أولا: العائق القانوني والإداري

تعتبر الأطر القانونية ليست المسؤول الوحيد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن ترسانة القوانين لا تعد الأفضل بين اقتصاديات دول المنطقة المغربية، وفي نفس الوقت لا يمكن اعتبارها الأسوأ إذ تقع في الوسط بينها، لذا يستوجب على الجزائر دراسة أحسن ما هو معروض في المنطقة، حتى تقوم بعرض مثله أو تضيف عليه مزايا حتى يكون الأفضل.

بالإضافة الى ما سبق يشتكي المستثمرون كثيرا من العراقيل الإدارية، والممارسات البيروقراطية التي تجعل من المستثمرين الأجانب يهربون الى مناطق أكثر أمانا ولا تتواجد بها تعقيدات إدارية وتتمتع بحوافز جيدة، ويؤكد الواقع العملي على أن أغلبية هذه الحوافز غير موجودة بالجزائر.

ثانيا: عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

يؤثر عدم الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة سلبا على الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة مع الدول النامية أو حتى المتقدمة بالأخص في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا نظرا لما يحمل الانضمام في طياته من قوانين وإجراءات تصب في صالح الشركات الأجنبية، ومن الملاحظ أن أكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر هي كلها تابعة إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا: انتشار الفساد بمختلف أشكاله

تعاني الجزائر على غرار بقية الدول النامية من معضلة الفساد بل أكثر من ذلك فهي تصنف من بين الدول الأكثر فسادا في العالم من طرف العديد من الهيئات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية رغم التدابير التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة للتقليل من حدة الظاهرة، ويرجع السبب طبقا لهيئة الشفافية الدولية إلى عدة أسباب أهمها: كثافة الإجراءات البيروقراطية، انتشار الرشوة في الإدارات العمومية، إهدار الموارد وسوء إدارة القطاع العام، والاختلاسات وغسيل الأموال والتقاعس في ملاحقة جرائم الفساد.

رابعا: صعوبة الحصول على التمويل بشروط وتكاليف ميسرة

يعتبر سهولة الحصول على التمويل سواء عن طريق البنوك أو أسواق المال من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذا ما يهم المستثمر هو خفض تكلفة الائتمان، وسهولة الحصول عليه، فمعظم المستثمرون يشتكون وبشكل كبير

[1] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص ص 243-247.

من ضعف أداء المؤسسات المصرفية وعدم مواكبتها للتقنيات الحديثة المتبعة بالمؤسسات العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتمويل وسرعة إجراءات تحويل العملة، وغيرها من الأعمال المصرفية[1].

خامسا: صعوبة الحصول على العقار الصناعي

بالرغم من أن ملكية الأراضي غير ممنوحة للأجانب، إلا أن العقار الصناعي يظل أحد العوائق الأساسية للاستثمار نظرا لوجود العديد من المشاكل كتعدد الإجراءات الإدارية وكثرة النصوص القانونية وارتفاع أسعار الأراضي وكثرة الفاعلين في مجال العقار. وتعتبر معظم الأراضي المؤهلة للاستثمار تابعة للدولة الجزائرية، ونظرا لقلة الأراضي وللأسباب المذكورة آنفا، فإن إمكانية الحصول على العقار من طرف المستثمر الأجنبي تبقى شبه مستحيلة، مع العلم أن مدة الانتظار لحصول مستثمر ما على عقارات مبينة في الجزائر هي ثلاث سنوات ونصف، وتصل إلى خمس سنوات في حالة العقار الصناعي. هذا الوضع يولد بلا شك إحساس الرفض المطلق من طرف المستثمرين الأجانب للقيام بعملية الاستثمار في الجزائر[2].

سادسا: عدم كفاءة سياسة الترويج للفرص الاستثمارية

يعاني نظام الإعلام والمعلومات والترويج للسوق الجزائرية من قصور حقيقية، لا سيما وأن المختصين يرون أن جهود ترويج الفرص الاستثمارية تبقى محتشمة مما يعني أن المناخ الاستثماري في الجزائر غير مستغل. ويعود ضعف الترويج في الجزائر إلى[3]:

- ❖ عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من الفرص الاستثمارية؛
- ❖ عجز هذه الهيئات على مرافقة المستثمرين؛
- ❖ عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لصناعة صورة ايجابية عن فرص الاستثمار في البلاد؛
- ❖ صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لما تمثله المعلومات الاقتصادية من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين، لأن امتلاكها يسهل عملية رسم الاستراتيجية المستقبلية، واتخاذ القرارات وفقا للأسس والمعايير العلمية والموضوعية.

سابعا: تنامي الاقتصاد غير الرسمي

يشكل الاقتصاد غير الرسمي عائقا حقيقا لمناخ الاستثمار فاستفحاله يعكس حالة التفكك في الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى فقدان الدولة لحصيلة ضريبية كبيرة كان من الممكن الحصول عليها، كما يحدث أيضا عدم عدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين أوساط المجتمع الواحد، فالعاملين في الاقتصاد الرسمي يتحملون الضريبة وقد تتزايد درجة التحمل في

[1] طلال زغبة، مرجع سبق ذكره، ص 316.

[2] ميلود بوعبيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

[3] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 250.

حالة عجز موازنة الدولة، في حين أن العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لا يتحملون أي جزء من الضريبة، ولعل أكثر الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي هو تأثر السياسات النقدية والمالية به، إذ وفي ظل نموه تتجمع بيانات خاطئة حول المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما يؤثر سلبا على فعالية السياسات الاقتصادية لان صانعها اعتمد على بيانات غير دقيقة لا تعكس الواقع[1].

ثامنا: عدم كفاءة البنية التحتية

بالرغم من الجهود التي أولتها الجزائر لتطوير البنية التحتية خاصة برامج الاستثمارات العمومية فإن نسبة كبيرة من الطرق الرئيسية لا تستجيب لمتطلبات المستثمرين بل وتكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة نتيجة ترميمها المتكرر، كما أن شبكات السكة الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلبات المستثمرين والركاب، نتيجة تقادم آلياتها، فقد صدر عن البنك الدولي في عام 2007 مؤشر يشتمل على عدة عوامل منها كفاءة وفعالية الإجراءات الجمركية، وكفاءة شركات النقل بالسكك الحديدية، ونوعية البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ...الخ، وقد جاءت الجزائر في مراتب متأخرة في هذا المؤشر وهو ما يدل على أن المستثمر الأجنبي يواجه تحديا مزدوجا، الأول يتمثل في ضعف كفاءة الإجراءات المتعلقة بالصادرات مما يشكل قيدا كبيرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير، أما الثاني فيتمثل في ضعف كفاءة الإجراءات المتعلقة بالواردات فالمستثمر الأجنبي يحتاج إلى عناصر الإنتاج من الخارج قد يلجأ إلى استيرادها، وبالتالي يصطدم بمختلف القيود والإجراءات المعقدة السابقة الذكر، مما يؤدي به إلى تضييع الوقت وتحمل تكاليف إضافية[2].

[1] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[2] طلال زغبة، مرجع سبق ذكره، ص 318.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

ينطوي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية النمو الاقتصادي من خلال الآثار الجانبية التي يتركها على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والاستثمار المحلي وميزان المدفوعات.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، وذلك باعتبار معدل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهرا من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة الطلب الكلي والمداخيل.

أولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي سجلت الجزائر معدلات نمو غير مستقرة حتى وان كانت ايجابية خلال الفترة (2006-2016)، ويعود ذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري كاقتصاد أحادي التصدير، والذي جعل من معدلات نموه الحقيقية عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي والشكلين البيانيين:

الجدول رقم (2-7): تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) الوحدة: مليار دولار	معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	117.03	1.7
2007	134.98	3.4
2008	171	2.4
2009	137.21	1.6
2010	161.21	3.6
2011	200.02	2.9
2012	209.06	3.4
2013	209.75	2.8
2014	213.81	3.8
2015	165.98	3.8
2016	160.13	3.3

المصدر: البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: http://www.albankaldawli.org

تاريخ الاطلاع: 2019/05/15 على الساعة 10:30.

الشكل رقم (2-4): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

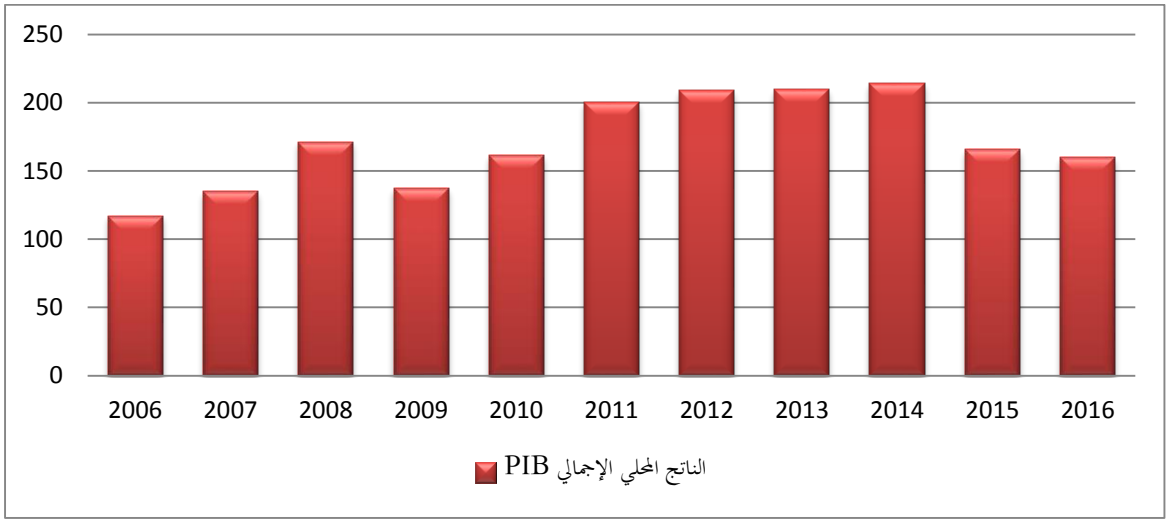

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (2-5): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال البيانات الواردة أعلاه أن معدلات النمو شهدت تذبذبا واضحا من سنة إلى أخرى، حيث عرف معدل النمو انخفاضا سنة 2006 (1.7 %) مقارنة بسنوات سابقة، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي، قبل أن يشهد تحسنا سنتي 2007 و2008 بسبب الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات، لكن بعد ذلك عرف معدل النمو تراجعا لأدنى مستوياته سنة 2009 إذ بلغ 1.6 %، ويعود ذلك إلى انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاود الارتفاع سنة 2010 (3.6 %) قبل أن ينخفض مجددا سنة 2011 بسبب ضعف نمو قطاع المحروقات، وعاود الارتفاع مجددا سنة 2012 مدعوما بتحسن أداء القطاعات خارج المحروقات، لينخفض سنة 2013 بسبب ضعف نمو قطاع المحروقات رغم التحسن في الناتج المحلي الإجمالي، وشهد الناتج

المحلي الإجمالي انخفاضا سنة 2015 إلى 165.13 مليار دولار بسبب الانخفاض الشديد لأسعار البترول، لكن معدل النمو حافظ على مستواه مستفيدا من انخفاض ضعف معدل نمو المحروقات وارتفاع محاصيل القطاعات الأخرى، قبل أن ينخفض سنة 2016 (3.3 %) متأثرا بالانخفاض في الناتج المحلي الناتج عن الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات.

ومما سبق يمكن القول أن تدهور معدلات نمو المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه في الجزائر للفترة (2006-2016)

يبين الجدول التالي تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

الجدول رقم (2-8): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

البيان / السنوات	متوسط نصيب الفرد من (PIB) الوحدة (دولار)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من (PIB) (%)
2006	3464.61	0.21
2007	3935.18	1.79
2008	4905.25	0.71
2009	3868.83	-0.10
2010	4463.39	1.76
2011	5432.41	0.93
2012	5565.13	1.32
2013	5471.12	0.69
2014	5466.42	1.73
2015	4162.85	1.79
2016	3943.49	1.43

المصدر: البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: http://www.albankaldawli.org
تاريخ الاطلاع: 2019/05/15 على الساعة 13:30.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-8) أن معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت ايجابية خلال الفترة (2006-2016)، باستثناء عام 2009 الذي كان فيه معدل النمو سالبا (0.10-)، وذلك راجع لانخفاض عائدات المحروقات الناتجة عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، بسبب الأزمة المالية العالمية، ونلاحظ انه بالموازاة وتطور معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا أو انخفاضا، تطور معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع أو الانخفاض في معدلات نمو المحروقات.

ثالثا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2006-2016)

يبين الجدول الموالي بين العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

الجدول رقم (2-9): العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دولار)	معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	إجمالي تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	117.03	1.7	1.8882	-	1.61	30.2
2007	134.98	3.4	1.7433	-7.67	1.29	34.5
2008	171	2.4	2.6317	50.96	1.53	37.3
2009	137.21	1.6	2.7538	4.63	2	46.9
2010	161.21	3.6	2.3012	-16.43	1.42	41.4
2011	200.02	2.9	2.5804	12.13	1.29	38.1
2012	209.06	3.4	1.4994	-41.89	0.71	39.2
2013	209.75	2.8	1.6840	12.31	0.80	43.4
2014	213.81	3.8	1.5067	-10.52	0.70	45.6
2015	165.98	3.8	-0.584	-138.76	-0.35	50.8
2016	160.13	3.3	1.6350	379.96	1.02	50.8

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: الجدول رقم (2-1)، الجدول رقم (2-7)، البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: http://www.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2019/05/16 على الساعة 18:00.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2–9) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تحسنا ملحوظا بداية من 2006 حتى بلغت أعلى مستوياتها سنة 2009 (2.7538 مليار دولار)، في المقابل انخفض الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة مسجلا معدل نمو بلغ 1.6 % متأثرا بانخفاض أسعار النفط، قبل أن يشهد ارتفاعا سنة 2010 بمعدل نمو بلغ 3.6 %، في الوقت الذي شهدت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا.

وعرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا ومعدلات ايجابية بداية من سنة 2010 حتى وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2014 بقيمة 213.81 مليار دولار، في حين عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا مسجلة معدلات نمو سلبية سنتي 2012 و2014، بعدها عرف الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا سنتي 2015 و2016 على التوالي مسجلا معدلات نمو سلبية بسبب انخفاض أسعار النفط، في المقابل عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا سنة 2016 بعد الانخفاض الشديد الذي عرفته سنة 2015.

وفيما يخص نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أنها منخفضة جدا خلال الفترة (2006–2016)، بالرغم من تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة قدرت بـ 2 %، وهي السنة التي عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أعلى قيمة لها.

أما بالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال كنسبة الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد مستويات مرتفعة خلال الفترة (2006–2016) أين فاق 50 % سنتي 2015 و2016، وهو ما يفسر بزيادة الاستثمارات المحلية تحت تأثير زيادة النفقات العمومية في ظل البرامج الخماسية المعلنة دعم النمو (2005–2009)، وتوطيد النمو (2010–2014).

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2006–2016)

إن أهمية حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبلد ما ضمن إجمالي استثماراته الداخلية، يعكسها مدى مساهمة هذا الاستثمار في إجمالي تكوين رأس المال الثابت لهذا البلد، حيث أن ارتفاع نسبة المساهمة يعني ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد والعكس صحيح، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في مجمل الاستثمارات الداخلية.

الجدول رقم (2-10): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

البيان / السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي (%)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)	معدل الادخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	23.2	6.96	54.4
2007	26.3	4.91	56.8
2008	29.2	5.26	57.5
2009	38.2	5.24	47.3
2010	36.3	3.93	49.9
2011	31.7	4.07	48.5
2012	30.8	2.32	47.2
2013	34.2	2.35	45.4
2014	37.4	1.88	43.2
2015	42.3	-0.83	36.4
2016	43.2	2.37	37.4

المصدر: البنك الدولي، على الموقع الالكتروني: http//www.albankaldawli.org

تاريخ الاطلاع: 2019/05/18 على الساعة 11:00.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر كانت ضيئلة جدا خلال الفترة (2006-2016)، فالبرغم من ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 إلى أعلى قيمة له (2.7538 مليار دولار) سجلت نسبته إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت (5.24 %) فقط، ويعود ذلك إلى قيام الجزائر باستثمارات عمومية ضخمة منذ سنة 2005، وهذا ما انعكس على زيادة الاستثمار العمومي والذي يتجلى في زيادة نسبة إجمالي تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي فإن انخفاض قيمة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، يعود لارتفاع قيمة إجمالي تكوين رأس المال بالجزائر، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يعتمد عليه بشكل كبير في تمويل التنمية المحلية ولم يكن له أثر مزاحم للاستثمار المحلي.

أما فيما يخص معدل الادخار الوطني فقد سجل ارتفاعا خلال الفترة (2006-2008)، نتيجة ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، مما يدل على ضعف حجم الاستثمار بسبب ضعف هيكل الإنتاج في الجزائر، ليشهد بعد ذلك معدل الادخار الوطني الارتفاع والانخفاض مع مرور السنوات حيث سجل انخفاضا سنوات 2009 و2012 و2015، وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات، إلى أن نسبته تبقى مرتفعة متجاوزة عتبة 35 %، وهذا ما يدل على توفر الاقتصاد الجزائري على موارد مالية كافية لتمويل الاستثمار خلال الفترة (2006-2016).

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

ينتظر من الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من اجل إحلال الواردات. وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر ايجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعاته.

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الميزان التجاري الجزائري

يوضح الجدول الموالي تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2006-2016).

الجدول رقم (2-11): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2006-2016).

البيان / السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات المحروقات (مليار دولار)	إجمالي الواردات (مليار دولار)	سعر برميل النفط (خام) (دولار)
2006	34.06	54.74	53.61	-20.68	65.7
2007	34.24	60.59	59.61	-26.35	74.8
2008	40.596	78.589	77.194	-37.993	99.9
2009	7.784	45.186	44.415	-37.402	62.2
2010	18.205	57.090	56.121	-38.885	80.2
2011	25.961	72.888	71.661	-46.927	112.9
2012	20.167	71.736	70.583	-51.569	111
2013	9.880	64.867	63.816	-54.987	109.5
2014	0.459	60.129	58.462	-59.670	100.2
2015	-18.083	34.565	33.081	-52.649	53.1
2016	-20.127	29.311	27.918	-49.437	45

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2008-2012-2016).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-11) التحسن في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2006-2008)، بحيث انتقل من فائض بقيمة 34.06 مليار دولار سنة 2006 إلى 40.596 مليار دولار سنة 2008، ويعود ذلك إلى ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات الناتجة أساسا عن الارتفاع في أسعار النفط، وفي سنة 2009 انخفض رصيد الميزان التجاري بشكل كبير (فائض بقيمة 7.784 مليار دولار)، وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية إذ انخفض سعر برميل النفط من 99.9 دولار سنة 2008 إلى 62.2 دولار سنة 2009 والذي أدى إلى انخفاض حصيلة صادرات المحروقات، واستعاد رصيد الميزان التجاري وتيرة الارتفاع خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، وبداية من سنة 2012 عرف رصيد الميزان التجاري انخفاض مستمر متأثرا بالارتفاع القوي للواردات المرفق بتراجع الكميات المصدرة من المحروقات الناتجة عن التذبذب في أسعار النفط، وسجل رصيد الميزان التجاري سنة 2015 عجزا قيمته (18.083-) مليار دولار نتيجة انهيار أسعار النفط والتي انخفضت إلى 53.1 دولار للبرميل والتي أثرت على إيرادات صادرات الجزائر من المحروقات، واستمر هذا العجز سنة 2016 بسبب الانخفاض الشديد في أسعار النفط وحصيلة صادرات المحروقات.

ومما سبق يمكن القول أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات إن وجد يكمن في صادرات المحروقات، إلا أن الارتفاع الكبير المسجل في حصيلة صادرات المحروقات يعود بالأساس إلى تضاعف سعرها إذ انتقل من 65.7 دولار سنة 2006 إلى 112.9 دولار سنة 2011، وبهذا يمكن القول أن جزء كبيرا من زيادة صادرات المحروقات يفسر بارتفاع الأسعار وليس بوجود استثمارات أجنبية مباشرة، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت ارتفاعا مستمرا ومنحنى تصاعدي ما يوضح بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في تخفيض الواردات.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات

يبين الجدول التالي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من ميزان رأس المال وميزان الخدمات وباقي التحويلات في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

الجدول رقم (2-12): تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2016).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج	تطور صافي التحويلات	تطور رصيد حساب رأس المال
2006	1.8882	-6.18	1.61	-11.22
2007	1.7433	-5.41	2.22	-0.99
2008	2.6317	-6.281	2.778	2.54
2009	2.7538	-5.891	2.632	3.457
2010	2.3012	-4.854	2.650	3.177
2011	2.5804	-6.251	2.649	0.375
2012	1.4994	-7.505	3.169	-0.245
2013	1.6840	-8.002	2.792	-1.019
2014	1.5067	-8.001	3.219	3.396
2015	-0.584	-6.521	2.771	-0.247
2016	1.6350	-3.967	2.822	0.186

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: الجدول رقم (2-1)، تقارير بنك الجزائر (2008-2012-2016).

نلاحظ من خلا الجدول أعلاه أن قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج خلال الفترة (2006-2016)، والتي بلغت قيمتها (68.863 مليار دولار) تفوق بكثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (19.6397 مليار دولار)، أي أن دخول رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة يقابله خروج كبير للعملات الصعبة في شكل تحويلات، ما يفصح عن نزيف مالي يتعرض له ميزان المدفوعات بسبب هذا النوع من الاستثمار، مما يعني أن الأثر الصافي لهذه الاستثمارات كان سالبا طوال هذه الفترة.

وفيما يخص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صافي التحويلات فمن خلال تتبعنا لتطور صافي التحويلات نلاحظ أن هذا الحساب كان موجبا خلال الفترة (2006-2016)، أين فاق الثلاثة ملايير دولار سنتي 2012 و2014، ويرجع السبب في ذلك إلى كثافة هجرة اليد العاملة، على حساب العمال الأجانب الذين يعملون في الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية.

أما فيما يخص اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال فنلاحظ العلاقة الايجابية بين رصيد حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحدث أثرا ايجابيا على حساب رأس المال، مساهما في التخفيض من عجزه، حيث سجل رصيد حساب رأس المال سنة 2009 أعلى فائض له (3.457 مليار دولار) أين ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أعلى قيمة لها (2.7538 مليار دولار)، وسجل حساب رأس المال عجزا سنتي 2012 و2013 على التوالي أين تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر، قبل أن يسجل عجزا آخر سنة 2015 (0.247- مليار دولار) أين سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رصيد سالبا والناتج عن انهيار أسعار النفط.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لم يرقى إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة، فبالرغم من الجهود المبذولة لتحسين المناخ الاستثماري من طرف الحكومة الجزائرية، وما تضمنها من تقديم ضمانات وحوافز تشجيعية للمستثمرين الأجانب، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يتسم بالضعف، وذلك نظرا لجملة من العقبات والعراقيل التي تعيق عملية انسياب رؤوس الاموال، كمشكلة التمويل، تعمق البيروقراطية والرشوة، تفشي أنشطة السوق غير الرسمي، عدم استقرار الاطار التشريعي، مشكلة العقار الصناعي، وعدم كفاءة العملية الترويجية للفرص الاستثمارية المتاحة، كما سجلت الجزائر ضعفا وتراجعا في مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية في تقييم مناخ الاستثمار كمؤشر سهولة أداء الأعمال والتنافسية العالمية، وأدى كل ما سبق إلى ضعف دور الاستثمار الاجنبي المباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار المحلي، وتحسين ميزان المدفوعات.

انخـــاتمة

1- نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج، يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل البديلة لتمويل الاقتصاد خصوصا في البلدان النامية، وهو يختلف عن الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية، كونه يعتبر مقيدا ولا يمكنه الهروب بسهولة من أول بادرة للأزمات؛
- ❖ تزايد اهتمام الجزائر باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت باستحداث أطر تشريعية ونصوص تنظيمية، كما أمضت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لتوفير الضمانات له، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لم يرقى إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة، حيث لا يزال مناخ الاستثمار يشكل عقبة حقيقية أمام المستثمرين الأجانب؛
- ❖ آثر تطبيق القاعدة (49/51) سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر، حيث شكلت القاعدة عائق كبير للعديد من المستثمرين الأجانب؛
- ❖ توجه جل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الصناعة في الجزائر، وبالتالي ليس هناك تكامل بين القطاعات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي ما يحول دون تنويع هيكل الصادرات؛
- ❖ وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر، إذ أن الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج تفوق بأضعاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، الأمر الذي يفصح عن نزيف مالي يتعرض له ميزان المدفوعات الجزائري بسبب هذا النوع من الاستثمار؛
- ❖ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وهامشي، إذ أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتعدى (2 %) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت لم تتعدى (7 %) طول فترة الدراسة، إضافة لوجود علاقة سلبية بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في أغلب سنوات الدراسة.

2- اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدارسة والتحليل تمكنا من البرهنة على صحة أو بطلان الفرضيات على النحو التالي:

- ❖ **الفرضية الأولى**: "للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي".

من خلال الدراسة النظرية تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة، من خلال قدرته على تعويض نقص المدخرات المحلية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فضلا عن المزايا المصاحبة له كالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والخبرات المتقدمة، والعمالة الماهرة، وهذا ما أوضحته مختلف الأدبيات الاقتصادية في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، **وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية**.

❖ **الفرضية الثانية:** "مناخ الاستثمار في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر".

من خلال الدراسة تبين أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال منفرا للمستثمرين، ويعاني العديد من العقبات والعراقيل، حيث تدل المؤشرات الدولية والإقليمية على ذلك فالجزائر تصنف ضمن المراكز المتأخرة دوليا، **وهو ما ينفي صحة الفرضية.**

❖ **الفرضية الثالثة:** "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ذا مساهمة محدودة في دعم النمو الاقتصادي نظرا لضعف حجم تدفقاته الواردة".

تبين من خلال الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر حققت مستويات ضعيفة وتركزت معظمها في قطاع الصناعة، ما يؤكد على ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثرها محدود على النمو الاقتصادي في الجزائر، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية.**

3- الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحقيق أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

❖ تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الاقتصادية العالمية؛

❖ إعادة النظر في منظومة الحوافز والضمانات والإعفاءات المقدمة للمستثمرين الأجانب وتسهيل الحصول عليها بما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

❖ تنمية وتطوير العنصر البشري والارتقاء بمستوى مهاراته وذلك من خلال توعيته وتأهيله وتدريبه حتى يكون قادر على استيعاب وتطويع التكنولوجيا الحديثة؛

❖ تطوير وإصلاح القطاع المالي والمصرفي، من خلال العمل على عصرنة وتحسين آلية عمل الجهاز المصرفي، وتشجيع إنشاء بنوك متخصصة في الاستثمار؛

❖ العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى القطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصحة؛

❖ توفير قاعدة بيانات شاملة على مواقع الانترنت، توضح كافة المعلومات التي تهم المستثمر المحلي والأجنبي وتساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

❖ إعادة النظر في قاعدة (49/51) كونها تشكل في حد ذاتها أكبر عائق للعديد من المستثمرين الأجانب؛

❖ محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية، والحرص على توفير الاستقرار السياسي والأمني؛

❖ الاستفادة من تجارب الدول النامية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كماليزيا وهونغ كونغ.

4- آفاق الدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة، تبرز العديد من المواضيع الجديرة بالإثراء والبحث مستقبلا، نذكر منها:

- ❖ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر؛
- ❖ مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السيارات في الجزائر؛
- ❖ أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة للاقتصاد الوطني؛
- ❖ أثر انعكاسات قاعدة (49/51) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
2. أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.
3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
4. أحمد ماجد عطاالله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
5. الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
6. بكري كامل، **الاقتصاد الدولي – التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2001.
7. جوزي جميلة، **أسس الاقتصاد الدولي – النظريات والممارسات**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
8. حسن خلف فليح، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
9. حسين محمود الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2010.
10. حمد حسين الجبوري عبد الرزاق، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
11. حيدر حردان طاهر، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
12. دحام إلهام وحيد، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013.
13. غول فرحات، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
14. فرحي محمد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
15. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2017.
16. القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
17. محمد السيد السيرتي وعبد الوهاب علي نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
18. مسعداوي يوسف، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
19. يوسف مصطفى، **عولمة الأسواق المالية المعاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

ب– المذكرات والأطروحات:

20. بوعبيد ميلود، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017/2016.

21. جباري شوقي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.

22. خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2000–2012)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

23. رحو وحيدة، **تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر (2006–2016)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017.

24. زغبة طلال، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015/2014.

25. سعدي هند، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980–2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

26. سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001–2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015.

27. صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.

28. قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

29. نزاري رفيق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي – دراسة حالة (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

ج– المجلات:

30. بلواضح الطيب وبن شنيت عبد الرحمان، **ضمانات الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

31. بن حمودة محبوب وبن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

32. بوضياف عبير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.

33. جاسم محمد سلمان، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، جامعة النهرين، العراق، 2017.

34. جبار عباس الشرع، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي – دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، جامعة البصرة، العراق، 2006.

35. جباري شوقي ومحجوب محمد الحدد، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا – دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)**، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2013.

36. حمدي فلة وحمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد 10، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

37. حمزة حسن كريم، **تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 03، جامعة الكوفة، العراق، 2017.

38. حنا سمير بهنام، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990–2011)**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 32، جامعة الموصل، العراق، 2013.

39. خضر حسان، **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

40. رايس حدة وكرامة مروة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

41. زروق يوسف ورقاب عبد القادر، **ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16–09**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 4، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.

42. عبد حامد كمال والحاج ياسين جمال، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**، مجلة رسالة الحقوق، العدد 1، جامعة كربلاء، العراق، 2010.

43. مراس محمد، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015.

44. معارفي فريدة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 3، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

45. ياسين عمر والروسان محمد، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصادية النامية (حالة الاقتصاد الأردني)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 91، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012.

د- الملتقيات والمؤتمرات:

46. بن سديرة عمر وبوهزة محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008.

47. فالي نبيلة، **التنمية: من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008.

48. قويدري محمد، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.

هـ- التقارير:

49. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009.

50. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.

51. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017.

و- القوانين والتشريعات:

52. الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009.

53. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016.

ي- مواقع الانترنت:

54. أطلس بيانات العالم، على الموقع الالكتروني:

http://ar.knoema.com

55. البنك الدولي، على الموقع الالكتروني:

http://www.albankaldawli.org

56. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، على الموقع الالكتروني:

http://dhaman.net/ar

57. بيانات سهولة ممارسة الأعمال، على الموقع الالكتروني:

http://arabic.doingbusiness.org

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A– Ouvrages

58. Robert Pierre, **Croissance et Crises – Analyse économique et historique**, Edition Pearson, France, 2010.

B–Thèses

59. Bekihal Mohamed, **Les Investissements Directs Etrangers En Algérie**, Mémoire de magister, Faculté des sciences economiques des Sciences de gestion et des sciences commerciales, Université D'Oran, 2013.

C–Rapports

60. World Economic Forum, **The Global Competitiveness**, report 2015/2016.

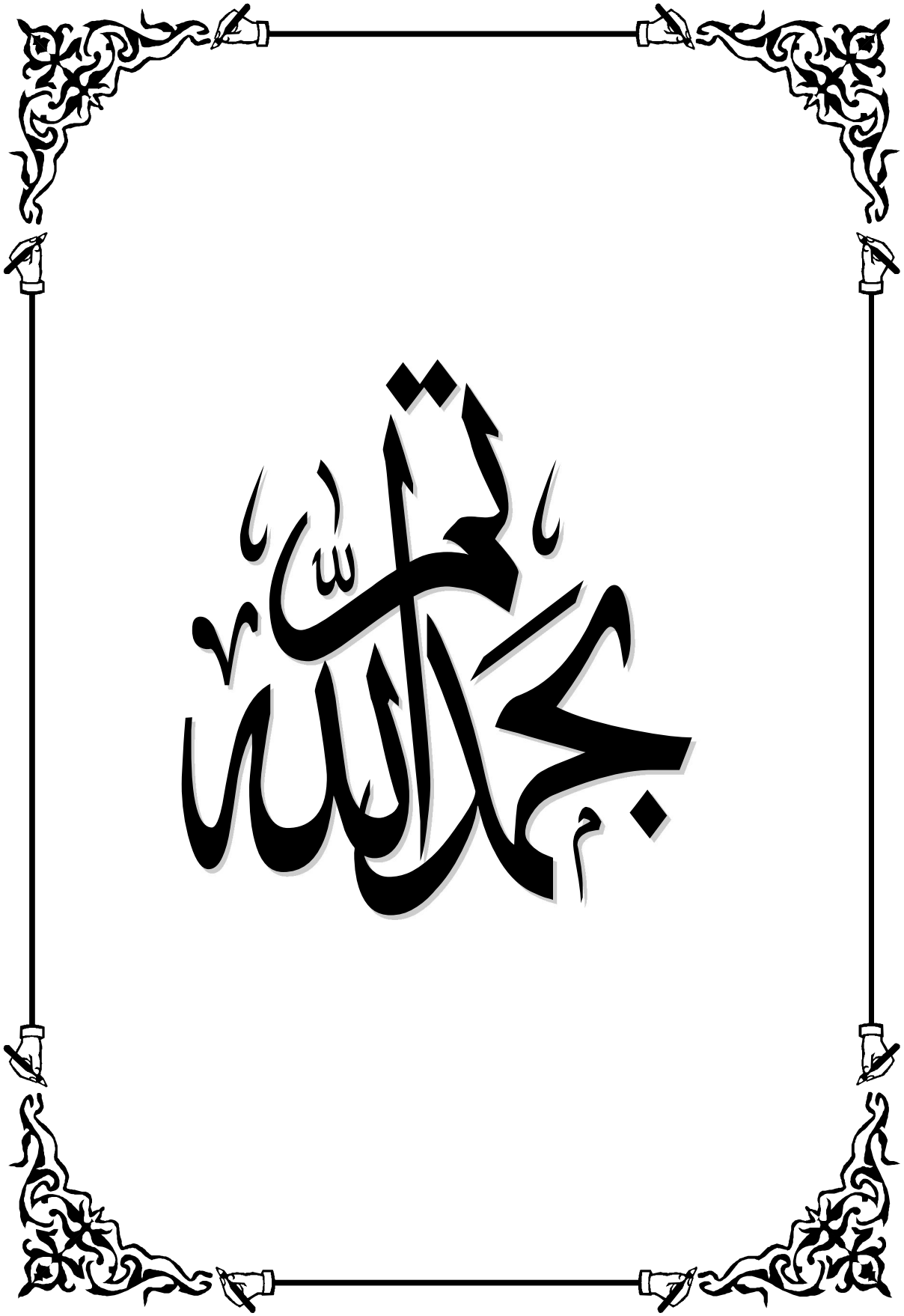
تم بحمد الله

الملخص:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة موضع اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين في دول العالم بشكل عام، وفي الدول النامية على وجه الخصوص، نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها في تحفيز النمو الاقتصادي. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016). وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وهامشي، وأن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني العديد من المعوقات والمشاكل رغم كل الجهود المبذولة لتحسينه ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي.

Summary:

Foreign direct investment is of interest to many researchers and economic thinkers in the countries of the world in general, and in developing countries in particular, given the great importance they play in stimulating economic growth. The study aims to analyse the impact of FDI on economic growth in Algeria during the period (2006-2016). The study found that the impact of FDI on economic growth in Algeria is small and marginal, and that the investment climate in Algeria suffers from many obstacles and problems despite all efforts to improve it, which has negatively impacted on FDI inflows to Algeria**.**

Key words: Foreign direct investment, Economic growth, Gross domestic product, Domestic investment.